

واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية

الحلقة الثلاثون لشهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠

المحتويات

٤	المقدمة.....
٤	الفصل الأول/الأردن.....
٤	أولاً: المرأة والسلطة القضائية.....
٤	ثانياً: تقارير ودراسات.....
٥	الفصل الثاني، الامارات.....
٥	المرأة والسلطة التنفيذية.....
٥	الفصل الثالث، البحرين.....
٥	أولاً: المرأة والانتخابات.....
٥	ثانياً: المرأة والسلطة التشريعية.....
٦	ثالثاً: العنف ضد المرأة.....
٦	رابعاً: تقارير ودراسات.....
٦	التمييز ضد المرأة.....
٧	الفصل الرابع، تونس.....
٧	أولاً: المرأة والسلطة التشريعية.....
٧	ثانياً: المرأة وسوق العمل.....
٧	الفصل الخامس، الجزائر.....
٧	أولاً: العنف ضد المرأة.....
٧	ثانياً: المرأة وسوق العمل.....
٧	ثالثاً: ارقام ونسب.....
٨	الفصل السادس، السودان.....
٨	*العنف ضد المرأة.....
٨	الفصل السابع، سوريا.....
٨	*ارقام واحصائيات.....
٨	الفصل الثامن، العراق.....
٨	أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية.....
٨	ثانياً: المرأة والاحزاب.....
٨	الفصل التاسع، عمان.....
٨	*ارقام واحصائيات.....
٨	الفصل العاشر، فلسطين.....
٨	*تقارير ودراسات: صورة المرأة في الإعلام الفلسطيني.....
١٠	الفصل الحادي عشر، الكويت.....
١٠	*المرأة والحقوق الاجتماعية.....
١٠	الفصل الثاني عشر، مصر.....
١٠	* المرأة والسلطة التشريعية.....

١١	 الفصل الثالث عشر: المغرب
١١	 * ارقام ونسب
١١	 الفصل الرابع عشر: اليمن
١١	 أولاً: المرأة والانتخابات
١٢	 ثانياً: المرأة وسوق العمل
١٢	 الفصل الخامس عشر: تقارير ودراسات عن المرأة في المنطقة العربية
١٢	 أولاً: تقرير مؤسسة المرأة العربية
١٤	 ثانياً: دراسة حول واقع المرأة العاملة في مصر والاردن وتونس

واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية/ الحلقة الثلاثون

لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

المقدمة

سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال واقع المرأة العربية ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات النسائية لتغيير النصوص القانونية بما يحقق المساواة المجتمعية وتكافؤ الفرص على صعيد مشاركتها السياسية والاقتصادية والمجتمعية، في ضوء المحاور التالية:-

١. المرأة والمجتمع المدني (الاحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات...).
٢. المرأة والانتخابات (الكوتا، المشاركة، وضعها في البرلمان...).
٣. المرأة والسلطة التنفيذية.
٤. المرأة والسلطة القضائية.
٥. المرأة والتمكين الاقتصادي.
٦. تقارير ودراسات (حول واقع المرأة).

تضمنت فصول الحلقة الثلاثون من سلسلة الحلقات الشهرية "واقع المرأة في المنطقة العربية" لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استعراضاً لما استجد من متغيرات حيال واقع المرأة العربية في كل من: الأردن، الامارات، البحرين، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، العراق، عُمان، فلسطين، الكويت، مصر، المغرب، اليمن، والفصل الاخير اشتمل على تقارير ودراسات عن المرأة في المنطقة العربية.

الفصل الأول/الأردن

أولاً: المرأة والسلطة القضائية

أسند المجلس القضائي في الأردن للقاضية إحسان بركات وظيفة نائب عام عمان لتشغل المنصب خلفاً للقاضي مازن القرعان.

ثانياً: تقارير ودراسات

اشارت جريدة العرب اليوم الأردنية في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الى ان تقارير

الجهات الداعمة للمرأة في الانتخابات النيابية ٢٠١٠ أوصت بأهمية دعم المنظمات النسائية لإقامة صندوق خاص بالانتخابات النيابية حتى تتمكن من اختيار المرشحات الكفوآت وتقديم الدعم المباشر لهن والسماح للمنظمات النسوية بفتح مقر انتخابية في مراكزها بعد أن تبين أن العامل الاقتصادي كان من أبرز التحديات التي تواجه المرشحات. وأضاف التقرير الذي أعدته المحامية آمال حدادين أثناء جلسة رصد وتوثيق الجهود الوطنية العاملة على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية بأنه وخلال عمل الائتلاف الوطني لدعم المرأة في الانتخابات النيابية الذي قاده اللجنة الوطنية لشؤون المرأة تبين أن الحملات الانتخابية للنساء اتسمت بالضعف وغياب الظهور الإعلامي للمرشحات مقارنة بحراك المرشحين الذكور. ومن بعض التوصيات التي تضمنها التقرير المطالبة بتعديل قانون الانتخاب بما يكفل تمثيلاً أكثر عدالة جغرافياً وعددياً من خلال إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، وتعديل طريقة احتساب الفائزات وإعادة النظر في الأحكام المتعلقة بتخصيص مقاعد

نيابية إضافية للنساء (كوتا) ليشكل عدد هذه المقاعد نسبة لا تقل عن ٢٠%، بهدف السعي إلى تحقيق نسبة تمثيل لا تقل عن ٣٠% لأي من الجنسين خلال مدة أقصاها عام ٢٠١٥. كما أوصت بتطوير مشاركة المرأة في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني.

وفي سياق قريب، بينت رئيسة الجامعة الهاشمية في الأردن الدكتورة رويدة المعاينة أن جميع المرشحات الفائزات والخاسرات في الانتخابات النيابية ٢٠١٠ حصلن على ٧٥,٠٠٠ صوتاً أي ما نسبته ٦% من إجمالي أصوات المقترعين وهي أعلى من نسبة الانتخابات في ٢٠٠٧ والتي بلغت ٣,٤%.

وفي ما يتعلق بقضايا المرأة العاملة والفجوة الجندرية بالاجر، فقد أشارت جريدة العرب اليوم في عددها الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الى ان دراسة تناولت حقوق المرأة العاملة اعدتها اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بعنوان "الانصاف في الاجر في الاردن"، كشفت التالي:- تتقاضى الموظفات في القطاع الخاص في الاردن اجوراً اقل من اجور الموظفين في نفس فئة المهارة وأن هذه الفجوة في الاجور بين الجنسين موجودة في جميع مستويات المهارة. وحوالي نصف الموظفات المتخصصات في الاردن يتقاضين اجوراً اقل بكثير من نظرائهم الذكور.

ومتوسط اجرهن في الساعة اقل بـ ٣٣% من الرجال المتخصصين حسب ارقام صادرة عن دائرة الاحصاءات العامة وتدل الاحصاءات على ان مشكلة التمييز في الاجر بين الجنسين تتزايد في الاردن اذ انخفض مؤشر الاردن المتعلق بالانصاف في الاجر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من ٥,٤٠% في العام ٢٠٠٩ الى ٤,٢٦% في العام ٢٠١٠.

الفصل الثاني، الامارات

المرأة والسلطة التنفيذية

كلف وزير البيئة والمياه الاماراتي الدكتورة مريم حسن الشناصي وكيل الوزارة المساعد للشؤون الفنية القيام بمهام وكيل الوزارة بالإضافة إلى مهام عملها السابقة.

الفصل الثالث، البحرين

أولاً: المرأة والانتخابات

افرزت عملية الاقتراع لانتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية في مجلس الشورى البحريني خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عن فوز ٤ مرشحين من اصل ٢١ مرشحاً بينهم سيدة وهي الدكتورة عائشة مبارك. وتعمل الشعبة البرلمانية على توحيد أهداف وجهود أعضاء مجلسي الشورى والنواب في مشاركتهم الخارجية وتمثيل مملكة البحرين وتنظيم مساهمتها في أعمال الاتحادات والهيئات والمؤسسات البرلمانية الدولية والإسلامية والعربية التي يقرر المجلس الاشتراك في عضويتها أو المساهمة في أعمالها

ثانياً: المرأة والسلطة التشريعية

تضمنت احصائية مقارنة لنشاط اعضاء مجلس الشورى البحريني الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في الفصل التشريعي الثاني التالي:-

- نسبة الاعضاء من الذكور ٨٢,٣٥%
- نسبة الاعضاء من الاناث ٢٣,٥٣%
- اقتراح بقانون منفرد قدم من جانب العضوات الاناث فقط من قبل ٥ عضوات وبنسبة ١٠٠%.

- اقتراح بقانون مشترك من جانب الاعضاء الذكور ٥٣ عضواً بنسبة ٥٧,٦١%.
- اقتراح بقانون مشترك من جانب الاعضاء الاناث ٣٩ عضوة بنسبة ٤٢,٣٩%.
- قدم سؤال من الاعضاء الذكور من قبل ٦٥ عضواً بنسبة ٥٩,٠٩%.
- قدم سؤال من الاعضاء الاناث من قبل ٤٥ عضوة بنسبة ٤٠,٩١%.
- في جانب المشاركة الخارجية كان من جانب الاعضاء الذكور ٩٢ بنسبة ٥٧,١٤%.
- في جانب المشاركة الخارجية كان من جانب الاعضاء الاناث ٦٩ بنسبة ٤٢,٨٦%.
- في فقرة نسبة المشاركة الكلية كانت نسبة مشاركة الاعضاء الذكور ٥٧,٠٧% في حين كانت مشاركة الاعضاء من الاناث ٤٢,٩٣% .

ثالثاً: العنف ضد المرأة

اشارت جريدة الوسط البحرينية في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الى ان مديرة مركز شكاوى المرأة في المجلس الأعلى للمرأة كشفت عن تزايد عدد المعنفات اللاتي لجأن إلى المركز، حيث بلغ عدد المعنفات وفقاً لإثباتات الضرر الرسمية المسجلة والخدمة المطلوبة خلال ٢٠١٠، بلغن ٢٧٢ معنفة، من بينهن ١٤٥ معنفة جسدياً، و ٩٤ معنفة نفسياً، و ١٤ حالة عانت من عنف لفظي، و ٤ تعرضن لعنف جنسي، و ١٤ حالة تعرضت لإهمال وسوء معاملة.

رابعاً: تقارير ودراسات

اشارت دراسة تقييم اداء مجلس النواب البحريني خلال الفصل التشريعي الثاني ٢٠٠٦-٢٠١٠ في مجال حقوق الانسان الصادر عن مركز البحرين لحقوق الانسان، في جانب المرأة التالي:-

التمييز ضد المرأة

حاول مجلس النواب أن يقوم بعدة محاولات تخص تحسين أوضاع المرأة حيث استعرض المجلس عدة مقترحات برغبة ومقترحات بقانون لإعطاء المرأة بعض المميزات والحقوق مثل مقترح برغبة في معاملة زوجة البحريني الأجنبية معاملة المواطن ومقترح بقانون لتعديل قانون الجنسية يقضى بإعطاء الزوجة البحرينية لأجنبي حق إكساب الجنسية للأولاد، في حين ناقشت العديد من مقترحات برغبة قانون بعض مواد قانون الرضاعة والتأمينات الاجتماعية وإجازة الولادة. كما أجاز المجلس قانون الأسرة في شقه المتعلق بالطائفة السنية وبقي قانون الأسرة المختص بالطائفة الشيعية معلقاً لحين الوصول إلى تسوية مع الأطراف الدينية المتحفظة على بعض بنود القانون وعلى وجود ضمانات تطالب بها مثل توفر ضمانات دستورية لحماية مواد القانون من معارضتها مع أحكام الشريعة.

المشكلات الملحة التي تواجهها المرأة في البحرين عديدة، من بينها التمييز في مكان العمل، والحرمان من الوظائف العليا في كل من القطاعين الخاص والعام، ناهيك عن عدم وجود قانون للأسرة، كما إن قانون الجنسية البحريني لا يعطي الحق لأبناء البحرينية المتزوجة من غير البحريني الحصول على الجنسية وقد ناقش المجلس مقترح برغبة وليس مقترح بقانون إعطاء البحرينية المتزوجة من أجنبي حق الجنسية إلا أن الحكومة رفضت الاقتراح. وفي فترة عمل مجلس النواب الحالي تعرض العديد من أمهات المحتجزين على خلفيات أمنية إلى الضرب و الإهانة أثناء قيامهن باعتصامات سلمية أمام مبنى المحكمة وفي حين عقد محاكمات أبنائهن، وذلك من قبل رجال الشرطة وقوات مكافحة الشغب. كما أخفق المجلس في تقديم حلول

تشريعية لمسألة العنف الأسري خصوصا العنف ضد المرأة فخلت سلته التشريعية والرقابية من أي مقترح أو أداة برلمانية لبحث هذا الموضوع.

الفصل الرابع، تونس

أولاً: المرأة والسلطة التشريعية

ادت السيدة حميدة العريف العضوة الجديدة بالمجلس الدستوري، اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ثانياً: المرأة وسوق العمل

أشارت جريدة اخبار تونس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الى ان دراسة حديثة أجرتها الغرفة الوطنية لصاحبات الأعمال كشفت عن ان العدد الاجمالي للتونسيات صاحبات الأعمال قدرت بـ ١٨,٠٠٠ امرأة، ١١ % منهن ينشطن في قطاع الصناعات التقليدية و ٤١ % في مجال الخدمات و ٢٥ % في الصناعة و ٢٢ % في التجارة. كما أبرزت الدراسة ان أكثر من ٧٤,٥ % من سيدات الاعمال هن صاحبات شهادات جامعية وأكثر من ٨٧ % منهن كون مشاريعهن من الصفر ولم يكن نتاج ارث عائلي. وخلصت الدراسة الى تميز المؤسسات النسائية بنتاجية عالية وسياسة تمويل حكيمة وتموقع استراتيجي متأقلم باستمرار مع الظروف الاقتصادي وقدرة على التحكم في التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات.

الفصل الخامس، الجزائر

أولاً: العنف ضد المرأة

ذكرت شبكة وسيلة الجزائرية والمعنية بحقوق المرأة، أن نسبة الاعتداء على المرأة الجزائرية قد وصلت خلال عام ٢٠١٠ إلى ٧٥ %، بعد أن كانت النسب منخفضة في السنوات الماضية.

ثانياً: المرأة وسوق العمل

أشار موقع مغربية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الى ان دراسة للمركز الوطني للسجل التجاري في الجزائر صدرت في آذار/مارس ٢٠١٠ ، أكدت تزايد أعداد النساء في المقاولات. ففي ٢٠٠٩، بلغ عدد النساء البائعات بالتقسيط ١١٣,٥٤٣ بالمقارنة مع ١٠٥,٢٥٥ مع نهاية ٢٠٠٧. وتشكل المقاولات ٨,٤ % من مجموع بائعي التقسيط. وتعمل حوالي ٩٧ % من هؤلاء النساء بمفردهن فيما توجد ٣٧٣٨ شركة في الجزائر في ملكية سيدات. وتتمركز هؤلاء المقاولات بشكل خاص في ولايات الجزائر ٨ % ووهران ٦ % وقسنطينة وتلمسان ٤ % لكل واحدة. وهناك أيضًا أعداد هامة من الشركات التي تديرها سيدات في الشلف وباتنة وتيزي وزو وسيدي بلعباس وتيبازة، وإن نصف المقاولات التي تديرها نساء توجد في قطاع البيع بالتقسيط وأزيد من الثلث في الخدمات و ١٠,٤ % في الحرف اليدوية.

ثالثاً: ارقام ونسب

أشارت وزيرة الأسرة وقضايا المرأة الجزائرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلى مستوى تمثيلية المرأة داخل المجلس الشعبي الوطني لا تتعدى ٧,٧٥ %. أما في المجالس الشعبية الولائية فتصل هذه النسبة إلى ١٣,١٩ %، في حين أنها لا تتجاوز ٠,٧٤ % في المجلس الشعبية الجماعية. وتعتقد أن الأحزاب والمؤسسات

لم تقم بما يكفي من أجل تقدم المرأة وبالخصوص في الحقل السياسي، ذاكراً ان المرأة ليست ممثلة في الشؤون السياسية كما تستحق بالنظر إلى مهاراتها ومؤهلاتها.

الفصل السادس، السودان

***العنف ضد المرأة**

قالت الدكتورة مريم الصادق المهدي القيادية في حزب الأمة السوداني المعارض في تصريح لها على جريدة الشرق الاوسط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ان ٤٠,٠٠٠ امرأة سودانية تعرضت خلال عام واحد الى مليون و ٦٠٠ الف جلدة وفقاً لقوانين النظام العام، والقانون الجنائي لسنة ١٩٩١.

الفصل السابع، سوريا

***ارقام واحصائيات**

اشارت وكالة الانباء السورية، انه ووفقاً لسجلات الاحوال المدنية فقد بلغ عدد سكان سورية من بداية ٢٠١٠ حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر بلغ ٢٣,٦٩٥,٠٠٠ نسمة منهم ١١,٧٩٢,٠٠٠ إناثاً.

الفصل الثامن، العراق

أولاً: المرأة والسلطة التنفيذية

خلت التشكيلة الوزارية الجديدة للحكومة العراقية المعلن عنها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، من النساء. وكان رئيس الحكومة نوري المالكي وجه اللوم للكتل السياسية لعدم تقديمها نساء مرشحات للوزارات، ذاكراً ان الكتل السياسية لم تقدم سوى مرشحة واحدة لشغل منصب وزاري، داعياً الكتل النيابية الى تقديم اسماء مرشحات لشغل عدد من الوزارات العشر المتبقية.

ثانياً: المرأة والاحزاب

انتخب المؤتمر الثالث عشر للحزب الديمقراطي الكردستاني/العراق، قيادة جديدة ضمت ٥ نساء من اصل ٥١ عضواً للمجلس القيادي للحزب، بينهن اثنتان باستحقاقهن وثلاثة بموجب نظام الحصص "الكوتا" بعد أن كانت اللجنة المركزية السابقة للحزب تضم امرأة واحدة هي شيرين ئاميدى.

الفصل التاسع، عمان

***ارقام واحصائيات**

اعلن وزير الاقتصاد الوطني المشرف العام للتعداد في سلطنة عُمان النتائج الاولى الاجمالية لعملية العد الفعلي للسكان للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٠. وفيما يخص المرأة أشار إلى ارتفاع مستوى مساهمة المرأة العمانية في العمل من ٨,٦% عام ١٩٩٣ إلى ٢٢,٢% عام ٢٠٠٣ ثم إلى ٢٧% عام ٢٠١٠.

الفصل العاشر، فلسطين

***تقارير ودراسات: صورة المرأة في الإعلام الفلسطيني**

عرض مركز شؤون المرأة بمدينة غزة الفلسطينية نتائج دراسة بعنوان "صورة المرأة في وسائل الإعلام الفلسطينية"، وقالت منسقة برنامج الأبحاث والمعلومات بالمركز، أن موضوع تنميط صورة المرأة عبر وسائل

شكل أولوية للنساء في قطاع غزة، فوفقاً لدراسة تحديد أولويات قضايا النساء أشارت ٩٠% من المبحوثات أن هناك تنميطاً لصورة المرأة الفلسطينية عبر وسائل الإعلام، وعرضها بالشاكية والباكينة، فيما عبرت ٧٤% عن أن هناك ضعفاً واضحاً في توثيق جرائم الاحتلال ضد النساء والعائلة والممتلكات ومصادر العيش.

وأضافت أن أهمية الدراسة تكمن في تناولها لكافة الجوانب المتعلقة بتنميط صورة المرأة عبر وسائل الإعلام، بشكل موضوعي، وطرح توصيات من خلال المجموعات المركزة التي عقدت في إطار الدراسة.

وأضافت أن الدراسة تهدف إلى التعرف على ملامح صورة المرأة في قطاع غزة في وسائل الإعلام، وتحديد طرق تحسين صورة المرأة، والسياسات والإجراءات والتدخلات المطلوبة، إضافة إلى تحديد الجهات المسؤولة والمؤثرة في وضع وتوجيه سياسات الإعلام، وكيفية التأثير فيها، وكذلك توجيه النتائج والتوصيات للجهات المعنية في مجال الإعلام والمرأة، وأنه حسب الأدوات البحثية لهذه الدراسة فإن الصورة الحالية للمرأة الغزية تقدم بصورة نمطية تتقدم فيها المعاناة على الانجاز والوطني على الإنساني وتقدم المرأة كتابع للرجل بدلاً من أن تبرز شخصيتها المستقلة. وتابعت أن غالبية من تمت مقابلتهم أكدوا أن هذه الصورة لا تعكس الواقع وإنما هي صورة تقليدية نمطية سلبية، وأنها امرأة منقسمة بسبب ما أصبح عليه الشعب الفلسطيني من انقسام، وإن كانت تظهر في بعض الأحيان بصورة نضالية إيجابية، لكن فقط وفقاً لما يسمح به الرجل.

وذكرت أنه وفقاً لنتائج الدراسة تبين كذلك أن الإعلام، يعرض صورة المرأة الضعيفة المقهورة والشاكية الباكينة، وهي الصورة الأكثر انتشاراً وفيها الكثير من النمطية بسبب الظروف الإغاثية الغالبة على وضع المرأة الفلسطينية، فيما يتم عرضها كزوجة أو قريبة لشهيد أو جريح أو أسير حيث يتم التركيز على هذه الصورة حتى لو تميزت المرأة بميزات أخرى بينما يعتقد البعض أن هذه الصورة إيجابية ويمكن الفخر بها ولا تشكل تنميطاً.

ووفقاً للدراسة أيضاً فإن الإعلام يكرس صورة المرأة التي تعاني من هدم البيوت والحرمان والفقر ومن كل مساوئ الواقع الصعب، وهذه الصورة فيها الكثير من الضعف و"قلة الحيلة"، وتوضح عدم القدرة على التعايش مع الواقع، وكذلك عرضها بأنها المرأة الجاهلة وغير المنظمة، وتغييب النماذج الجيدة للنساء، إذ تكررت الإشارة إلى إشكالية غياب نماذج مختلفة لنساء ناجحات أو مستقلات أو قادرات على التغيير، باستثناء تكريسها في إعلام المؤسسات الأهلية والنسوية تحديداً.

وشددت الدراسة على أن المساحة المتاحة التي تفردها وسائل الإعلام لتناول قضايا المرأة غير كافية وموسمية، إذ أن وجود مساحة إعلامية محدودة لقضايا النساء في وسائل الإعلام على اختلافها هو بحد ذاته جزءاً من النمطية، إضافة إلى غياب القضايا الاجتماعية، فهناك غياب حقيقي لقضايا اجتماعية وتنموية وفكرية وثقافية هامة عن الإعلام.

وأوصت الدراسة بضرورة دمج قضايا المرأة بالقضايا التنموية والاجتماعية والثقافية وعدم أخذها بمعزل عن قضايا المجتمع؛ لأن واقع المرأة الفلسطينية هو جزء من الواقع الفلسطيني، كذلك واقعها الإعلامي هو جزء من الواقع الإعلامي الفلسطيني المتأزم. ومن هنا؛ فهناك حاجة ضرورية لإشراك الرجل والمرأة في كافة التدخلات التي يمكن اقتراحها.

وأوصت الدراسة الإعلاميين والإعلاميات، بضرورة تنويع الصور الإعلامية المقدمة، وإبراز القضايا التي تعكس الواقع؛ مع تسليط الضوء على التجارب الإيجابية، والاهتمام بالمناطق المهمشة والمسكوت عنها، والقضايا المهمة من الإعلام السائد، وكذلك متابعة القضايا الإعلامية الجادة، وممارسة دور في التوعية

المجتمعية بدلاً من تكريس صور نمطية وتكرارها، إضافة إلى أن هنالك موضوعات لا زالت تُعدّ من التابوهات الاجتماعية التي لا يمكن الاقتراب منها أو المساس بها إلا بطريقة سطحية؛ ومنها قضايا قتل النساء على خلفية ما يسمى بـ "شرف العائلة" فهي بحاجة لجرأة وقوة في الطرح.

وبالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية، أوصت الدراسة بأن يُصاغ بموازاة كل خطة حول قضايا المرأة (سواء أكانت خطة شاملة أو تدابير جزئية) خطة إعلامية ذات أهداف واضحة تستند إلى معطيات وإحصائيات ومعلومات ودراسات علمية توفر لها الإمكانيات اللازمة من طاقة بشرية وتكنولوجية، وتشكيل جماعات ضغط لمتابعة ما يُقدّم من أدوار مميّزة للنساء في الإعلام.

وشدّدت على أهمية خلق أدوات إعلامية موحّدة كتلفاز أو فضائية أو إذاعة أو مجلة دورية تحتضنها مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية، وكذلك إنشاء مرصد إعلامي يوزع عمله على المؤسسات النسوية، ليتم متابعة الصورة المقدّمة للمرأة في وسائل الإعلام، والوقوف على حالات التشويه للصورة، ومن ثمّ اتخاذ إجراءات تنفيذية للحّد من الصورة المشوّهة ومحاربتها.

وعلى مستوى المؤسسات الإعلامية أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بنوعية المضمون الإعلامي المقدّم من شكل ومضمون؛ ومدى الاستمرارية والاستدامة في طرح الرسائل الإعلامية المرتبطة بأهداف تنمية المرأة اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وتعليمياً، وأن تقوم وسائل الإعلام على تدريب موظفيها لقيادة برامج تهتم بقضايا المرأة إعلامياً، وتدريبهم على الكتابة، وعلى كيفية تناول قضايا المرأة بحساسية ووعي.

ونوهت الدراسة إلى ضرورة التشبيك مع الجامعات والمؤسسات الأهلية والنسوية تحديداً لإقامة مؤتمرات وورش، وتوعية طلبة وطالبات الجامعات؛ وخاصة كليات الإعلام؛ لأنهم إعلاميو المستقبل، وإضافة بثّ إنتاج المؤسسات النسوية على فئات متنوعة ومستويات متعددة من الرجال والنساء.

أما بالنسبة للمؤسسات الحكومية فأوصت الدراسة بوضع توجّهات استراتيجية وسياسات داعمة لتقديم صور إيجابية متنوعة عن المرأة الفلسطينية، وضمان حرية الإعلام وإمكانيات الإعلاميين للتعبير عن أنفسهم دون قيود.

الفصل الحادي عشر: الكويت

* المرأة والحقوق الاجتماعية

صوت مجلس الأمة الكويتي في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بالإجماع على تقرير اللجنة المشتركة بين لجنة شؤون المرأة والأسرة ولجنة شؤون الإسكان بشأن صندوق المرأة الإسكاني، والتعديلات على القانون ٤٧ لسنة ١٩٩٣ بخصوص الرعاية السكنية.

الفصل الثاني عشر: مصر

* المرأة والسلطة التشريعية

سيكون عدد النساء في مجلس الشعب المصري "٢٠١٠ - ٢٠١٥"، ٦٨ سيدة من اصل ٥١٨ عضواً للتحالفات التالية:- (افزر تطبيق نظام "الكوتا" وصول ٦٢ مرشحة فائزة لمجلس الشعب من اصل المقاعد الـ ٦٤ المخصصة للمرأة "وذلك اثر تأجيل الانتخابات عن مقعدين اثنين للمرأة في محافظة كفر الشيخ ستجرى مستقبلاً"، فوز ٣ مرشحات بالتنافس على المقاعد العامة الـ ٤٤٤ "وجميعهن عن الحزب الوطني

الديمقراطي"، حصول المرأة على مقعد واحد من المقاعد الـ ١٠ المعينة في مجلس الشعب من قبل رئيس الجمهورية "صدر القرار السبت ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠".

وجاءت التركيبة السياسية للسيدات الاعضاء في مجلس الشعب المصري الجديد على النحو التالي:- (الحزب الوطني الديمقراطي "الحاكم" ٥٧ فائزة (٥٤ عن طريق الكوتا و ٣ بالتناقص)، ٧ مستقلات (جميعهن عن جولة الاعادة وعبر الكوتا)، حزب الوفد مرشحة واحدة (عن جولة الاعادة وعبر الكوتا)، سيدة واحدة تم تعيينها من اصل الـ ١٠ المعينين من قبل رئيس الجمهورية "وهي السيدة أمينة محمد شفيق يوسف".

وفي ذات السياق، طالب حزب مصر العربي الاشتراكي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وزارة الداخلية المصرية بالامتناع عن إصدار قرار، وصفه بالجائر، بفتح باب الترشح على مقعد كوته المرأة بمحافظة كفر الشيخ بعد قرار اللجنة العليا للانتخابات بإرجاء التصويت على المقعد لعدم وجود مرشحات يحملن صفة العمال والفلاحين. موضحاً أن مرشحة الحزب السيدة نجلاء السعيد أحمد عبد الحميد كانت قد حصلت على حكم قضائي من محكمة القضاء الإداري، بإدراج اسمها بكتشوف المرشحين بصفة عامل، وهو ذات الحال مع سيدتين من المستقلين. واكد الحزب انه الوحيد الذي تبقى له مرشحون في انتخابات مجلس الشعب، وطالب بإفساح المجال لحزب آخر تحت قبة البرلمان، نظراً لاضالة عدد المقاعد التي حصلت عليها أحزاب المعارضة، واعتبر أن صدور قرار بفتح باب الترشح في محافظة كفر الشيخ سيحمل غبن وظلم لمن التزموا من قبل وتقدموا بأوراق ترشحهم في الانتخابات.

الفصل الثالث عشر، المغرب

* ارقام ونسب

اشار موقع مغربية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الى ان تقرير صدر مؤخراً عن النقابة الوطنية للصحافة المغربية (SNPM)، كشف عن ان تمثيلية النساء في المؤسسات الإعلامية لا تتعدى حتى الان أكثر من ٢٦ %. وان عدد الصحفيين الحاصلين على بطاقة مهنية من وزارة الاتصال يصل إلى ١٧٥٥، في حين يبلغ عدد الصحفيات الحاصلات على البطاقة ٦٣٢. ورغم ارتفاع عدد الصحفيات المعتمدات بنسبة ٣% ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، إلا أن نسبة الصحفيات المهنيات في المغرب لاتزال تقل بكثير عنها في دول الشمال الإفريقي، ففي مصر تشكل الصحفيات نسبة ٣٥% من مجموع الصحفيين وفي تونس ٤٦%. وسعيًا منها لتقليص الهوة بين الجنسين، دخلت النقابة الوطنية للصحافة المغربية معركة لرفع تمثيلية المرأة في المجال الإعلامي. ورصد التقرير ضعف كبير في وجود النساء في مختلف تخصصات الصحافة المغربية، فهي غائبة في مجال الكاريكاتور، ولا تمثل أزيد من ٥ % في ميدان التصوير و ١٧ % من التقنيات.

الفصل الرابع عشر، اليمن

أولاً: المرأة والانتخابات

تمكنت سيدات حزب الإصلاح اليمني من الفوز بـ ٢٤ مقعداً في مجلس الشورى من إجمالي ٧٠ مقعداً جرى التنافس عليها بين ٦٠٠ عضو وعضوة من أعضاء التجمع اليمني للإصلاح في المؤتمر المحلي الخامس للأمانة. يذكر أنه وبوصول ٢٤ امرأة إلى مجلس شورى أمانة العاصمة بين ٧٠ عضواً يكون التجمع اليمني للإصلاح قد حاز مرتبة أول حزب يمني تحظى فيه المرأة اليمنية بمشاركة واسعة وحقيقية في اتخاذ القرارات.

ثانياً: المرأة وسوق العمل

أوضح تقرير صادر عن مؤسسة عدن للتمويل الأصغر، ان المؤسسة خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، منحت ١٢٧ امرأة من محافظة عدن ومدينة الحوطة بمحافظة لحج، قروض ميسرة بقيمة ١٩ مليون و ٥٠٠ ألف ريال خصصت لفتح مشاريع صغيرة.

الفصل الخامس عشر: تقارير ودراسات عن المرأة في المنطقة العربية

أولاً: تقرير مؤسسة المرأة العربية

أصدرت مؤسسة المرأة العربية تقريرها السنوي لعام ٢٠١٠ الذي يرصد واقع مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية والاقتصادية ويرصد التقرير التطورات في كل بلد عربي على حدة وأشار التقرير إلى أنه يتم توزيعه على الحكومات العربية والمؤسسات المهتمة بموضوع المرأة بالإضافة إلى المراكز البحثية والجامعات العربية والأجنبية والمنظمات الدولية المعنية بحقوق المرأة مثل منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية.

وسجل التقرير إنجازات بعض الدول مثل الإمارات التي تسجل أعلى نسبة للمشاركة النسائية في البرلمان وهي ٢٢% بالإضافة إلى إرتفاع عدد السيدات بمنصب الوزيرات إلى أربعة بدلاً من إثنين وفي دولة موريتانيا تولت امرأة أول منصب كوزيرة خارجية في الدول العربية وفي دولة السعودية لأول مرة يتم تعيين امرأة بمنصب نائب لوزير التعليم وتشكيل مجالس لسيدات الأعمال في الغرف التجارية إضافة إلى إشراك آلاف من السيدات في الابتعاث العلمي في الجامعات الأجنبية وأشار التقرير إلى حصول أربعة نساء كويتيات على مقاعد نيابية بدولة الكويت عن طريق الانتخابات وليس بالتعيين وذكر التقرير مبادرة سلطنة عمان بمنح ١٤ مقعداً للنساء في عضوية مجلس الدولة وتوزيع أراض على النساء العمانيات أسوة بالرجال.

كما رصد التقرير أن الدول العربية لا تزال تعاني من مشكلات الفقر والبطالة ومحدودية الميزانيات المخصصة لبرامج تنمية وتطوير قدرات المرأة في العمل وكذلك غياب الإحصاءات الدقيقة والواقعية عن مدى وحجم مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية وقوة العمل ونسبة اتخاذ القرار وغيرها من الحقول والجدول المختصة.

وأوصى التقرير بتفعيل السياسات والخطط الموضوعة لتنمية دور المرأة ووضع استراتيجيات واضحة المعالم وملتزمة بأهداف محددة تلبي تحقيق نسب مشاركة أو وضع آليات بعينها من شأنها رفع معدلات هذه المشاركة تدريجياً تواكب عملية تمكين المرأة بما ينسجم ومتغيرات السياسات الوطنية بحيث تؤدي هذه الاستراتيجيات والسياسات العامة إلى تحقيق تقدم واضح في كم ونوع هذه المشاركة بالنسبة للمرأة.

وحول توصيات التقرير طالبت مؤسسة العربية الجهات المعنية بالسعي إلى زيادة الموارد المالية المخصصة لبرامج تنمية المرأة وتطوير وتحديث البرامج والآليات الوطنية المهتمة بالمرأة، وربط هذه التخصيصات المالية بالميزانية العامة للدولة وطالب التقرير بالاستمرار في مراجعة بعض التشريعات والقوانين المحلية وتحديثها وتعديلها ما ينطوي على تمييز منها والعمل على تفعيل وتطبيق القوانين النافذة وإعادة النظر في النظم واللوائح الانتخابية لتفعيل دور المرأة، وخاصة في هذه المرحلة الانتقالية من خلال فرض نسبة من قوائم ترشيح الأحزاب لصالح المرأة وتخصيص حصة للمرأة في المؤسسات النيابية والتمثيلية.

وأكد التقرير على تبني خطاب سياسي وإعلامي إيجابي آزاء قضايا المرأة وإبراز دور المرأة في ترسيخ مفاهيم السلام والحوار والتأكيد على حاجة المرأة العربية إلى الأمن والسلام في بعض الدول العربية إذ أن العقبة الأساسية أمامها تتمثل في الاحتلال الاستيطاني والتهديد والخوف.

وفي مصر رصد التقرير السنوى تعيين قاضيتين بهيئة المفوضين و ٣٠ قاضية في مناصب قضائية مختلفة عام ٢٠٠٧ و ١٢ قاضية عام ٢٠٠٨ وأشار التقرير إلى تعيين أول سيدة كعمدة لقرية وتعيين أول مازونة في عام ٢٠٠٨ وذكر التقرير تعيين المرأة في المجالس التنفيذية في الإدارة المحلية في المحافظات وفي عضوية النقابات المهنية وعضوية مجالس إدارة النقابات العمالية بالإضافة إلى شغل المرأة منصب رئيس جامعة ونائبة لرئيس جامعة وتترأس عدد من المراكز البحثية الوطنية.

وحول المبادرات والانجازات التي تم تحقيقها للنساء المصريات رصد التقرير تحقيق زيادة ملحوظة في عدد من النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية جديدهم يسبق اتاحت لهن قبل ذلك بالإضافة إلى تنفيذ حملة قومية لمساعدة النساء الفقيرات في الحصول على بطاقات هوية مما يسهل حصولهن على الخدمات وذكر التقرير إنشاء ١٠٤٧ مدرسة صديقة للفتيات ضمن مبادرة السيدة سوزان مبارك للمدارس صديقة للفتيات وأكد على قيام دولة مصر بتوفير عدد من دور الأيواء للنساء ضحايا العنف بالإضافة إلى إنشاء حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام بهدف محاربة وإدانة كل اشكال العنف والدعوة للتسامح .

وفيما يتعلق بالمؤشرات والأرقام ذكر التقرير ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل من ٢٢% من إجمالي القوة العاملة عام ٢٠٠٢ إلى ٢٤% عام ٢٠٠٧ وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في الوظائف القيادية بالوزارات والمصالح الحكومية عام ٢٠٠٨ ، ٧٣% ورصد التقرير ارتفاع نسبة تقديم الخدمات في حالات الولادة في الريف من ٤٨% عام ٢٠٠٠ إلى ٧٢% عام ٢٠٠٨.

بالإضافة إلى تولي سيدة رئاسة التلفزيون الوطني كما تدير سيدات أغلب المحطات التلفزيونية وترأس سيدة المشروع الخاص بحماية هواء القاهرة وقد أثبت المشروع أنه النموذج لالتزام المرأة بحماية البيئة.

بلغت نسبة الإناث في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية ٢٠% من إجمالي أعضاء السلك الدبلوماسي المصري.

وحصر التقرير أهم العقبات والتحديات التي تواجه النساء بمصر في الآتي:-

- لا زالت الموارد المالية المخصصة في الميزانية العامة غير كافية لتحقيق الأهداف في مجال قضايا النوع الاجتماعي كما تشكل الاحوال الاقتصادية للأسر الفقيرة في الريف عائقاً أساسياً بوجه تعليم الفتيات.
- ما زالت نسبة الأمية بين النساء عالية مقارنة بالرجال وانقطاع الأطفال عن التعليم والألتحاق بالعمل المبكر.
- انخفاض جودة الخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة بصورة مجانية وعزوف بعض السيدات في الريف عن الذهاب إلى الوحدات الصحية بسبب توظيف أطباء ذكور.
- لم تثبت حتى الآن نجاح الجهود الحكومية المتعددة لتخفيف الكثافة السكانية العالية والحمل الزائد على البنية الأساسية.
- لا زالت ممارسة ختان الإناث منتشرة بسبب بعض العادات الخاطئة المتوارثة منذ أمدٍ طويل.
- تقلص دور القطاع العام وهو المستخدم الرئيسي للمرأة ولم يرق القطاع الخاص بتعويض هذا الدور.

- لا يزال تمثيل المرأة في البرلمان ضئيلاً ولا يزال المجتمع لا يؤمن بقدرة المرأة السياسية على تمثيله في البرلمان.
- ما زالت صورة المرأة في الإعلام وخاصة في المسلسلات والدراما بعيدة عن صورتها الحقيقية كما تغلب الرغبة في الكسب المادي على الالتزام بالصورة الواقعية للمرأة حيث يتم اظهارها كنموذج للجنس.

ثانياً: دراسة حول واقع المرأة العاملة في مصر والاردن وتونس

اشارت العديد من الصحف والمواقع الالكترونية إلى دراسة نشرتها مؤسسة تابعة للاتحاد الاوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ان المرأة العاملة في كل من مصر والاردن وتونس تعاني من التمييز على أساس النوع فضلاً عن التحرش الجنسي. وركزت الدراسة التي اعدتها مؤسسة التدريب الاوروبية ومقرها تورينو في ايطاليا بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ على عمل المرأة في مجال السياحة وايضا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الخاص المنظم.

وقالت الدراسة التي حملت عنوان "المرأة والعمل.. القيود والامكانات الكامنة في قطاعي السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" ان "أنماط التوظيف في القطاعين تظهر درجة واضحة من الفصل الافقي والعمودي بين الجنسين". وأضافت "تجد النساء صعوبة في الوصول الى المناصب الادارية وينزعن الى التجمع في وظائف وأقسام محددة مثل خدمة الغرف (فيما يتعلق بالسياحة) والمساعدة في الاعمال الادارية والشؤون المالية والمبيعات والتسويق". وتابعت "أن حصر الاشخاص في مهن معينة حسب جنسهم يعزز عملية التمييز. وهذا ما يجعل النساء أكثر عرضة للبطالة ويفقدن فرص الترفيع (الترقي)".

وقالت الدراسة التي تركزت على النساء الشابات من سن ١٥ الى سن ٢٩ عاما انه تم اختيار مصر والاردن وتونس كحالات دراسة لانها من بين البلدان التي تحظى بالاولوية في المنطقة بالنسبة لبرامج التعاون في الاتحاد الاوروبي وصندوق التعاون الايطالي اللذين مولا الدراسة. وأشارت الدراسة ايضا الى أن معدلات البطالة بين النساء دائما أعلى من مثيلتها بين الرجال بصرف النظر عن مستواهن التعليمي. وقالت انه "في حين أن الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم تقلصت في البلدان الثلاثة موضوع الدراسة حتى أن الميزان بدأ يميل لصالح المرأة في حالة تونس.. فان النساء ما زلن يجدن صعوبة في ترجمة هذا التقدم الذي يحققه في ميدان التعليم الى مزايا ملموسة في سوق العمل".

وتقول الدراسة ان الحكومات استثمرت بشكل كبير في تسهيل وصول النساء الى التعليم في السنوات الاخيرة لكن حذرت من أنه "ما لم يتم بذل الجهود لتيسير وصولهن الى العمل فان هذا الاستثمار سيذهب هباء". وأضافت أن "ثمة حاجة الى اتخاذ تدابير أكثر تحديدا" في هذا الشأن.

وقالت الدراسة ان هناك تحديا اخر يواجه المرأة العاملة في البلدان الثلاثة بصفة عامة "يتمثل في التحرش الجنسي سواء في مكان العمل أو في طريقهن الى العمل في الحالات التي لا يتم فيها توفير النقل لهن". وقالت اوتي كاركينين المحررة الرئيسية للدراسة ومنسقة مشروعها لروبيرتز "لا توجد أرقام محددة فيما يتعلق بمسألة التحرش الجنسي لان الظاهرة لم تكن أحد الاسئلة الرئيسية... لكنها برزت من تلقاء نفسها من خلال المناقشات".

وقالت الدراسة ان سبب اختيار قطاعي السياحة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كحالة دراسة يرجع لاهميتها البالغة لاقتصادات هذه البلدان ولكونهما يحتلان موقع الصدارة في الاولويات التنموية لحكومات هذه الدول. وذكرت أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر حاليا عددا أكبر من فرص التوظيف للنساء مما يوفره قطاع السياحة اذ شكلت النساء ما بين ٢٧ و ٤١ % من الموظفين في الشركات التي شملتها الدراسة. وتراوحت النسبة في قطاع السياحة بين ١٠ و ٢٣ %.

وخرجت الدراسة بعدة توصيات قالت ان العديد منها لا ينطبق على مصر والاردن وتونس فقط بل على بلدان أخرى في المنطقة بعد أن يتم تكييفها مع الظروف المحلية.ومن بين هذه التوصيات تغيير صورة المرأة العاملة من خلال وسائل الاعلام ومراجعة المناهج التعليمية ووسائل التعليم وتعزيز تكافؤ الفرص في مكان العمل. وقالت الينا كاريرو بيريث المسؤولة الاقليمية لمؤسسة التدريب الاوربية في مصر لرويترز "لا اتوقع ان تكون لمثل هذه الدراسات نتائج فورية لكن اعتقد انها ستؤتي ثمارها لكن على نحو بطيء". لكن محسن المهدي سعيد مستشار وزير التعليم العالي المصري عاب على هذه الدراسة ميلها نحو التعميم وعدم تقديمها خطط عمل محددة تساعد الحكومات على الاستفادة منها بدرجة اكبر.